العرب
الإثنين 2020/08/24
السنة 43 العدد 11799

مساع حثيثة غرب ليبيا لاستمالة الموقف المصري

السراج: نتطلع إلى أن تلعب مصر دورا إيجابيا في ليبيا في المرحلة المُقبلة

بعثت حكومة الوفاق الليبية السبت برسائل إلى القاهرة مفادها أنها تتطلع إلى دور مصري إيجابي في الأزمة الليبية، في خطوة رأى فيها مراقبون محاولة من حكومة فايز السراج لاستمالة مصر التي لوحت بالتدخل العسكري المباشر في وقت سابق لفائدة الجيش الوطني الليبي ما عزز مخاوف الإسلاميين من قوة مصر العسكرية.

تحالف أربك الإسلاميين

طرابلس - عبّر المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الليبية عن تطلعه إلى أن يكون لمصر دور إيجابي خلال المرحلة القادمة، مُبديا أمله في أن تكون مرحلة بناء واستقرار وسلام وهي المرة الأولى التي تغازل فيها حكومة فايز السراج، واجهة الإسلاميين في ليبيا، القاهرة التي لوحت في وقت سابق بالتدخل في ليبيا.

وجاء ذلك خلال اجتماع عقده المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق مساء السبت برئاسة فايز السراج الذي يرأس المجلس وحضور نائبه أحمد معيتيق، وعضوي المجلس محمد عماري وأحمد حمزة.

وبرزت بوادر تقرب حكومة السراج من مصر، التي تعد قوة إقليمية أثار تلويحها بالتدخل لفائدة الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر مخاوف الإسلاميين هناك، منذ إعلان وقف إطلاق النار في البلاد عبر تصريحات لوزير الداخلية بحكومة الوفاق فتحي باشاغا.

وقال باشاغا تعليقا على الإعلان عن وقف إطلاق النار في بلاده، إن حكومته تتطلع إلى تطوير التعاون مع الولايات المتحدة وأوروبا وتركيا ومصر وقطر والأمم المتحدة، مُضيفا "نستطيع جميعا تحقيق مستقبل مزدهر بروح وطنية تجمع الحلفاء والأشقاء للعمل سويا مع ليبيا".

أحمد عليبة

القاهرة تنفتح على كل قوة تتعامل وفق قاعدة المشروع الليبي

ويرى مراقبون أن التبدل الذي طرأ على الموقف الرسمي لحكومة طرابلس من مصر جاء بعد تلويح الأخيرة، التي يعد جيشها الأبرز في المنطقة، بالتدخل في ليبيا لدعم الجيش ومنع سقوط سرت والجفرة بيد ميليشيات حكومة الوفاق الإسلامية خاصة وأن ذلك سيجعل أمن مصر القومي في خطر.

ويتبوأ الجيش المصري الذي كان سيتدخل مباشرة في ليبيا في حال تحرك الميليشيات صوب سرت والجفرة المرتبة الأولى عربيا وأفريقيا والتاسع عالميا.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التدخل المصري بات مشروعا بعد أن فوضته القبائل الليبية بذلك وهو ما أرغم حكومة الوفاق وحليفتها أنقرة على إرجاء عملية كانت محتملة في سرت والجفرة.

وفي تعليقه على تغير موقف حكومة الوفاق من بلاده أكد رئيس لجنة الدفاع والأمن القومي في البرلمان المصري، اللواء كمال عامر، أن الأطراف الليبية أدركت أهمية موقف القاهرة، الذي سخّر إمكانيات الدولة لتحقيق جملة من الأهداف وعلى رأسها التخلص من الميليشيات والمرتزقة التي تهيمن على مقدرات الشعب الليبي في الغرب، وتحقيق تماسك الدولة وتجنب الحلول العسكرية ووضع خارطة طريق سياسية، وأن المضي قدما باتجاه تحقيق هذه الأهداف يضمن علاقات مصرية مع جميع القوى الليبية.

وأضاف كامل عامر في تصريحات لـ"العرب"، أن "العلاقات المصرية مع الأطراف الليبية على كافة مستوياتها تختلف عن علاقة القاهرة بأنقرة، لأن سياسة أردوغان توسعية بالأساس وتستهدف عودة الدولة العثمانية، وتسعى إلى الهيمنة والسيطرة على ثروات المنطقة، ومصر سوف تبدي مرونة كلما أقدمت تركيا على اتخاذ خطوات إيجابية تثبت من خلالها رغبتها في التعايش السلمي مع شعوب المنطقة" مشيرا إلى أن "القاهرة لا تستهدف الدخول في صراعات عسكرية مع أي طرف إقليمي أو دولي، وإنما تستهدف بالأساس بناء الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة في مصر".

وكانت تركيا التي دعمت حكومة الوفاق بالمرتزقة والأسلحة حاولت التقرب من مصر بعد تدهور العلاقات بينهما بسبب أنشطة أنقرة في المنطقة.

وكان مستشار الرئيس التركي ياسين أوقطاي قد قال في وقت سابق إن "تركيا لم تأت لقتال مصر في ليبيا أو أي دولة إقليمية بل هي تدافع عن مصالحها".

وأضاف تعليقا على مذكرة التفاهم التي وقعتها حكومة الوفاق وتركيا بشأن ترسيم الحدود البحرية "إن هذه المذكرة تضمن مصالح مصر أيضا".

ولكن مغازلة أنقرة للقاهرة لم تحظ إلى حد خطّ هذه الكلمات بردّ مصري رسمي وهو ما أرجعه مراقبون إلى الشكوك التي تحيط بجدية تركيا في ترميم علاقاتها مع مصر.

وفي هذا الصدد قال الخبير بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، أحمد عليبة، إن "هناك الكثير من التصريحات التي تداولتها وسائل الإعلام على لسان المسؤولين الأتراك مجتزأة من سياقها ولا تعبّر عن تغير محوري في العلاقات بين البلدين، إلى جانب أن أنقرة ما زالت تلعب أدورا سلبية في ليبيا، والعديد من الدول العربية، بالتالي فالموقف المصري من تركيا لن يتغير بسهولة، لأن الأخيرة ما زالت تحشد العسكريين التابعين لها في قاعدة الوطية الجوية وميناء مصراتة".

وأوضح في تصريحات لـ"العرب"، "من الضروري ملاحظة أن بيان وقف إطلاق النار صدر عن حكومة الوفاق في طرابلس بمفردها ومن دون أن يكون هناك بيان مشترك مع مجلس النواب الليبي، ما يعني أننا أمام عنوان عريض متفق عليه من الأطراف في وجود تفاصيل كثيرة مختلفة ستكون بحاجة إلى حوارات سياسية فاعلة للتوافق عليها مع أهمية توقف حكومة الوفاق عن الشيكات التي تمنحها لأنقرة مجانا عبر الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية التي تبرمها معها".

وأشار إلى أن القاهرة تثمن التطور الإيجابي الذي حدث بشأن وقف إطلاق النار، لكن ما زال العديد من البنود معلقا، وحلها هو الذي سيحدد شكل العلاقة مع حكومة الوفاق وأنقرة، وعلى رأسها تفكيك الميليشيات والجماعات الإرهابية وإخراج المرتزقة من الأراضي الليبية، وهي بنود محل اتفاق بين مجلس النواب وحكومة الوفاق، فقط تحتاج إلى تنفيذها على الأرض.

ولفت عليبة، إلى أن "مصر ليست لديها مشكلة في إقامة تفاهمات مع حكومة الوفاق الليبية، لأن انحيازها الأساسي للدولة واستقرارها، وتتعامل مع جميع الأطراف، لكن ذلك لا يمنع من وجود قوى مقربة إليها مثل رئيس البرلمان الليبي عقيلة صالح إلى جانب أطراف أخرى في الغرب، والقاهرة سوف تنفتح على كل قوة تتعامل وفق قاعدة المشروع الوطني الليبي ومنع تفكك الدولة".

الجيش يفضح نوايا السراج من إعلان وقف إطلاق النار

الجمعي قاسمي

تونس - حسم الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، موقفه بخصوص مبادرة رئيس حكومة الوفاق فايز السراج حول وقف إطلاق النار، بوصفها أنها كُتبت في عاصمة أخرى، وتستهدف ذرّ الرماد في العيون.

ويأتي هذا الحسم في الوقت الذي ارتفعت فيه الأصوات المُشككة في حظوظ نجاح تلك المبادرة في تثبيت وقف إطلاق النار بين فرقاء الصراع في ليبيا، وسط أجواء مُلتبسة، تنازعت فيها الأولويات، وتعددت فيها الاتهامات المشحونة بالتوتر.

ولم تتمكن بيانات الترحيب التي تتالت محليا وإقليميا ودوليا بهذا التطور المفاجئ، من حجب قلق العديد من المراقبين الذين لا يستبعدون إقدام الفصائل والميليشيات الموالية لجماعة الإخوان المسلمين على عمل من شأنه إجهاض أي مسعى لإعادة الملف الليبي إلى مربع المسار السياسي.

وقال اللواء احمد المسماري، الناطق الرسمي باسم الجيش الليبي، إنه تم الأحد رصد فرقاطتين، وعدد من السفن الحربية التركية وهي تتقدم في وضع قتالي نحو سرت، إلى جانب تزايد عمليات التحشيد العسكري الذي يُنذر باندلاع قتال في منطقة سرت ومجمل الهلال النفطي.

ولفت في مؤتمر صحافي استثنائي، إلى أن هذه التطورات الميدانية تأتي بعد اجتماع عُقد في مصراتة بين نائب قائد هيئة الأركان التركية وعدد من مسؤولي الميليشيات، خُصص للتخطيط للهجوم على وحدات الجيش الليبي.

وأكد في المقابل، أن قوات الجيش الليبي هي الآن في وضع قتالي للدفاع عن الأراضي الليبية، ولدحر الإرهاب الذي "أصبح يتمدد في ليبيا برعاية دولية". الأمر الذي ساهم في تغذية قلق مشروع بالنظر إلى الأجندات الخفية للفصائل والميليشيات التي لن تقبل بإرباك حساباتها.

وبدأ هذا القلق يتراكم منذ أن أعرب حزب العدالة والبناء الذراع السياسية لجماعة الإخوان في ليبيا، عن رفض ضمني لما جاء في بياني السراج - صالح، بشأن إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية خلال شهر مارس القادم، فيما تتالت التحركات لعدد من الميليشيات في بعض المناطق الليبية لفرض موازين قوى ميدانية جديدة.

وتزامن هذا الموقف المُخاتل مع آخر صادر عن عبدالله الرفادي، رئيس حزب الجبهة الوطنية المرتبط بالجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا التي كان يرأسها محمد المقريف رئيس المؤتمر الوطني السابق، اعتبر فيه أن بيان السراج لم يستشر فيه المجلس الأعلى للدولة ولا حتى المجلس الرئاسي والحكومة.

وفي المقابل، اعتبر جاب الله الشيباني عضو البرلمان الليبي بطبرق، وقف إطلاق النار، أنه "معمول به منذ فترة ولم تبق إلا الأصابع على الزناد"، مؤكدا في نفس الوقت أن الذي أصدر أمر وقف القتال "لا يملك القوة على الأرض التي تمكنه من تنفيذ أوامره".

وتُعزز هذه المواقف الشكوك التي فاقمت حدة المخاوف من إجهاض مبادرة السراج - صالح، والعودة إلى مُربع الاقتتال، لاسيما وأنها ترافقت أيضا مع إقدام الميليشيات الموالية لحكومة السراج على اقتحام منطقة الأصابعة، وذلك في تطور مرتبط بسياق الترتيبات في علاقة بأوراق رهان المحور التركي - القطري الإخواني.

أحمد المسماري

مبادرة السراج تستهدف ذرّ الرماد في العيون

وبدا هذا الأمر واضحا بحسب جمال شلوف، رئيس مؤسسة سلفيوم للدراسات والأبحاث، الذي كشف أنه في الوقت الذي كان السراج يستعد للإعلان عن بيانه لوقف إطلاق النار، كانت طائرات الشحن العسكرية التركية العملاقة أيرباص أ300 ولوكهيدسي 130 تُفرغ حمولتها من الأسلحة والمعدات العسكرية والمرتزقة في مصراتة والوطية.

وأمام هذا الوضع الذي لا يبعث في مجمله على الارتياح، قال عبدالهادي الحويج، وزير الخارجية بالحكومة الليبية في شرق ليبيا، إن هناك من "يعيش حالة هوس وانفصام مع الواقع، حيث يدعو إلى وقف إطلاق النار، ويدعو في نفس الوقت إلى سيطرة حكومة الوفاق على كامل الأراضي الليبية".

وتابع في تغريدة نشرها على حسابه الرسمي، بموقع تويتر، قائلا "...هؤلاء فشلوا في العاصمة طرابلس حتى في تدبير مشكلة القمامة ناهيك عن الكهرباء والسيولة في بلد يعوم فوق بحيرة نفط، وهاهم اليوم يغتصبون المدن ويقتلون ويسفكون الدماء، الأقوال يجب أن تقترن بالأفعال وإلا لا قيمة لما يقال ويصدر من بيانات"، لافتا في هذا الصدد إلى ما تتعرض له منطقة "الأصابعة".

«الضرورة» تدفع النهضة نحو تزكية حكومة المشيشي

صغير الحيدري

تونس - ألمح رئيس حركة النهضة الإسلامية راشد الغنوشي إلى أن حركته تنوي تزكية حكومة رئيس الوزراء التونسي المكلف، هشام المشيشي، الذي لم يعلن بعد عن فريقه الحكومي وسط ترقب كبير لردود فعل الأحزاب التي وضعها الرئيس قيس سعيّد والمشيشي معا أمام خيارين أحلاهما مر.

وقال الغنوشي الأحد من مدينة صفاقس (جنوب) "على الأرجح ستنال حكومة المشيشي ثقة البرلمان من خلال تغليب منطق الضرورة" مشيرا إلى أنه "حتى منحها الثقة يعتبر مشكلا حيث لا تمثل هذه الحكومة لا البرلمان ولا الأحزاب".

وتطرح هذه الإشارة لرفض ضمني من الغنوشي لحكومة المشيشي العديد من التساؤلات بشأن مدى صمود "حكومة الرئيس 2" بعد مرورها أمام الضغوط التي قد تسلطها عليها حركة النهضة الإسلامية وغيرها من الأحزاب.

وأشارت مصادر مقربة من المفاوضات لـ"العرب"، الأحد، إلى أن تركيبة حكومة المشيشي جاهزة غير أن النهضة لديها فيتو على الإسمين المقترحين لحقيبتي وزارة الداخلية ووزارة العدل وهو ما جعل رئيس الوزراء المكلف يرجئ الإعلان عن فريقه الحكومي إلى حين.

ويرى متابعون للشأن السياسي في تونس أن حكومة المشيشي ستمر بالرغم من حالة التردد التي تعيشها الأحزاب في الظرف الراهن، حيث رهنت جل الأطراف السياسية الإعلان عن موقفها إزاء "حكومة الرئيس 2" بالاطلاع والإعلان عن تركيبتها.

ولكن هناك أطراف أخرى خيرت التصعيد منذ البداية وواصلت فيه، حيث أعلن ائتلاف الكرامة (متحالف مع النهضة، 19 نائبا) عدم منحه الثقة لحكومة المشيشي. بينما رهن الحزب الدستوري الحر (16 نائبا) والتيار الديمقراطي (19 نائبا) الإفصاح عن مواقفهما إزاء الحكومة بالإعلان عن الأسماء المكونة لها.

واثق من نيل حكومته الثقة، لكن ماذا بعد؟

ولم يخف نبيل حجي، النائب عن التيار الديمقراطي، في تصريحات صحافية الضغوط المسلطة على الأحزاب التونسية في الظرف الراهن، قائلا "هشام المشيشي ترك الأحزاب في وضعية ضبابية خصوصا وأنه لم يعلن للعموم إلى حد هذه اللحظة عن تركيبة فريقه الحكومي وبرنامجه".

وتتخوف أوساط تونسية من أن يقع منح الثقة لحكومة المشيشي ثم يتم سحب البساط من تحت قدميه كما حدث مع رئيس الوزراء المستقيل إلياس الفخفاخ الذي حاولت حركة النهضة الإطاحة به بذريعة ارتباطه بشبهات فساد.

وبدت نية حركة النهضة في الإطاحة بحكومة المشيشي ظاهرة في حديث الغنوشي الأحد، حيث أكد على ضرورة التجهيز لتغيير القانون الانتخابي في إشارة ضمنية إلى فرضية أن يعود التونسيون إلى صناديق الاقتراع في أقرب فرصة.

وقال الغنوشي خلال ندوة صحافية لحركة النهضة "سنعمل على توفير غالبية في البرلمان قادرة على تنقيح القانون الانتخابي لكي تفرز الاستحقاقات الانتخابية غالبية قادرة على الحكم".

> أوساط تتخوف من أن يقع منح الثقة للمشيشي ثم يتم سحب البساط من تحت قدميه كما حدث مع إلياس الفخفاخ

وقدمت النهضة في وقت سابق مقترحا لتغيير القانون الانتخابي ركز بالأساس على "العتبة"، وهي الحد الأدنى من الأصوات التي يشترط القانون الحصول عليها من قبل الحزب ليكون له حق الحصول على أحد المقاعد المتنافس عليها في الانتخابات.

ويحدد القانون الانتخابي العتبة بـ3 بالمئة، بينما تسعى النهضة للترفيع فيها لتصبح 5 بالمئة، ما يصعب على الأحزاب الصغرى دخول البرلمان.

وتتهم العديد من مكونات المشهد السياسي في تونس النهضة بالعمل على زعزعة الاستقرار السياسي وهو ما رفضه زعيمها ورئيس البرلمان راشد الغنوشي، الأحد.

وبالفعل، سعت النهضة بإقامة ترويكا جديدة في البرلمان مع حزب قلب تونس (27 نائبا) وائتلاف الكرامة الإسلامي، إلى إسقاط الفخفاخ، غير أن الأخير استبق تحركات هؤلاء بتقديم استقالته، ما أعاد المبادرة إلى رئيس الجمهورية قيس سعيّد.

وبعد تكليفه، قال المشيشي، الذي شغل وزيرا للداخلية في الحكومة السابقة، إنه ينوي تشكيل حكومة كفاءات مستقلة باعتبار أن التجاذبات السياسية هي التي حتمت عليه ذلك. وأضاف أن حكومته ستكون "حكومة الإنجاز الاقتصادي".

وأبلغت مصادر سياسية وكالة رويترز، الأحد، بأن المشيشي يعتزم دمج وزارات اقتصادية من بينها المالية والاستثمار والتنمية وأملاك الدولة في وزارة واحدة من المتوقع أن يقودها الاقتصادي علي الكعلي حيث ستضم حكومته 23 وزيرا.